

قرار إداري رقم (١٨٣٤) لسنة ١٩٨٥

وكيل وزارة الصحة :

- بعد الاطلاع على قانون ونظام الخدمة المدنية .
- وعلى القرار الإداري رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم عملية المناقلات بالوزارة .
- وعلى كتاب السيد / وكيل الوزارة المساعد للشئون المالية رقم ٢٠٠٦ / م ح / ٩١ / ٥٠٦١ بشأن بي صعوبات التطبيق العملي في إجراء عملية المناقلات وفق القرار الإداري المذكور والاقتراح بالعودة إلى اعلام النقل كوسيلة لإجرائها .
- وعلى قرارنا رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل لجنة لدراسة أحكام القرار المذكور ودراسة الآثار العم الناتجة عن التطبيق واقتراح نظام للمناقلات يتناسب مع الأنظمة والقرارات المعمول بها في الوزارة و استحداث وتطبيق نظام المناطق الصحية بالبلاد .
- وعلى نتائج أعمال وتوصيات اللجنة المثلة من إدارة المحاسبة المالية وإدارة التنظيم والمراقبة و الوظائف العامة وإدارة الوظائف الفنية المساعدة ومكتب البحث القانوني .
- وبناء على مقتضيات مصلحة العمل .

- قرار -

أولاً : النقل والندب والاعارة بين الإدارات والمناطق الصحية والجهات الحكومية :

- مادة أولى : يختص قسم التنقلات بإدارة الوظائف العامة وإدارة الوظائف الفنية المساعدة والوظ المعاونة باتمام إجراءات النقل أو إجراءات الندب أو إجراءات الاعارة الآتي بيانها :
- (١) - إجراءات النقل أو الندب من إدارة إلى أخرى أو من منطقة صحية إلى منطقة ص أخرى أو من إدارة إلى منطقة صحية أو العكس .
 - (٢) - إجراءات الاعارة من الوزارة إلى الجهات الجائز الاعارة إليها - وفقاً لأحكام قانون و الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة المدنية - أو العكس .
 - (٣) - إجراءات النقل أو الندب من كافة مراكز الوزارة إلى الجهات الحكومية والجهات الأ الجائز النقل أو الندب إليها - وفقاً لأحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وقرارات مجلس ا- المدنية - أو العكس .

مادة ثانية : في حالة عدم توفر درجة شاغرة بالبرنامج المالي المنقول إليه الموظف ينفذ الاجراء على أنه وإلى حين توفر درجة شاغرة في نهاية السنة المالية ويقوم قسم الميزانية وترتيب الوظائف التنظيم والمراقبة بموافاة قسمي التنقلات بإدارة الوظائف العامة وإدارة الوظائف المساعدة والوظائف المعاونة بعدد الدرجات الشاغرة في كل برنامج مالي من الدر

المخصصة في بداية كل سنة مالية .

مادة ثالثة : (أ) - على كل قسم التنقلات بإدارة الوظائف العامة وقسم التنقلات بإدارة الوظائف الفنية المساعدة وكذلك قسم الميزانية وترتيب الوظائف بإدارة التنظيم والمراقبة فتح سجلات منتظمة لقيد حالات النذب المشار إليها في المادة الثانية من هذا القرار التى تمت خلال السنة المالية مع إجراء مطابقة عليها في نهاية كل سنة مالية . ومن ثم نقل درجاتها إلى البرامج المنتدبين إليها بسبب عدم توفر شواغر .

(ب) - يصدر قرار بنقل كافة المنتدبين (وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القرار) إلى البرامج المنتدبين إليها بعد اتمام إدراج درجات لهم في هذه البرامج في الميزانية الجديدة ووفقاً لحكم المادة الثانية والفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة رابعة : تربط الترقيات بالمعتمد في ميزانية كل برنامج تفاقدا لتأثر الموظف المنقول سلباً وإيجاباً وحتى تنقيد حركات الترقيات بالبرامج المالية المختلفة .

ثانياً : النقل الداخلي :

مادة خامسة : يقصد بالنقل الداخلي نقل الموظف داخل نفس المنطقة أو نفس الإدارة أو نفس المستشفى ، وتختص بإجرائه المنطقة أو الإدارة أو المستشفى وذلك باستخدام أعلام الانتقال ذو اللون الأبيض ويصدر اعلام نقل لكل حالة على حدة .

وتخطر كافة الجهات التى لها علاقة بالنقل وعلى وجه الخصوص إدارة المحاسبة المالية وإدارة التنظيم والمراقبة وقسم سجل العاملين بإدارة الوظائف العامة وقسم التنقلات والعلاوات (إدارة الوظائف العامة أو الوظائف الفنية المساعدة والمعاونة حسب الاختصاص) وكافة الجهات الأخرى المعنية على نموذج اعلام الانتقال ، ويتعين إصدار أعلام انتقال ولو كان النقل من جناح إلى جناح في المستشفى الواحد .

مادة سادسة : تقوم كل منطقة صحية وكل إدارة وأيضاً كافة مراكز العمل التى لا تتبع إدارة أو منطقة صحية بموافاة سجل العاملين بإدارة الوظائف العامة وإدارة المحاسبة المالية (مراقبة الرواتب) وقسم التنقلات وقسم العلاوات (الوظائف العامة أو الوظائف الفنية المساعدة حسب الاختصاص) بكشوف شهرية تفصيلية بواقعات النقل الداخلي التى تمت داخل المنطقة الصحية أو داخل الإدارة في نهاية كل شهر .

ثالثاً : أحكام عامة :

مادة سابعة : يتعين تحديد مركز العمل الرئيسي والفرعي (المنقول منه والمنقول إليه) في كافة قرارات النقل والنذب وكذلك في كافة اعلامات الانتقال سواء كان النقل وفقاً لحكم المادة الأولى أو المادة الخامسة من هذا القرار .

مادة ثامنة : على قسمي التنقلات بإدارة الوظائف العامة وإدارة الوظائف الفنية المساعدة والوظائف المعاونة سحب نموذج حركة العمالة بالنسبة للمنقولين والمنتدبين من سجل العاملين المدنيين

ومن مركز المعلومات الآلي بصفة دورية مرتين في السنة وتوزيعها على الإدارات المختلفة لمطابقتها مع الواقع الفعلي وإبلاغها للشئون المالية لاتخاذ اللازم.

مادة تاسعة : يعمل بهذا القرار من يلزم لتنفيذه ويلغى العمل بالقرار رقم ١٩٨٣/٤٤ م اعتباراً من تاريخه.

وكيل وزارة الصحة